واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع المصرفي الجزائري

دراسة حالة بنك سوسيتي جينرال الجزائر

مريم قشي دكتوراه تخصص نقود ومالية
guechimeriem10@yahoo.fr
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

تاريخ الإيداع	تاريخ القبول	تاريخ النشر
12 ماي 2018	02 ديسمبر 2018	26 ديسمبر 2018

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيين واقع البنوك الأجنبية المستثمرة في القطاع البنكي الجزائر، فقد قام قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بوضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، إذ سمح بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار به فأصبح يضم إلى جانب البنوك العمومية، بنوكا أجنبية.

خلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات في القطاع المصرفي لم تحقق الهدف المرجو منها وهو تحرير السوق المصرفية، فوجود عراقيل عديدة كالتركز في النشاط المصرفي وقاعدة 49/51 أدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الجزائري، ومنه وجب العمل بكافة الوسائل لمحاربة عوائق الاستثمار وبالتالي تشجيع المزيد من البنوك الأجنبية للدخول والاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع المصرفي الجزائري، البنوك الأجنبية.

The reality of foreign banks invested in the Algerian banking sector. Bank Societe General Algeria Case Study

Abstract :

This paper aims to clarify the reality of foreign banks invested in the banking sector Algeria.the Law No 90-10 on money and credit in 1990 put the Algerian banking system on the way for a new development , it was allowed to change the structure of the Algerian bank in terms of nature of its constituent banks, this has opened the door to investment in the private sector, it includes bringing with public banks, foreign banks.

The study concluded that the reforms in the banking sector did not achieve the desired objective of liberalizing the banking market. Several obstacles, such as concentration in banking and 51/49, led to a decline in foreign direct investment in the Algerian banking sector. More foreign banks to enter and invest in the Algerian banking sector.

Keywords: Foreign Direct Investment, Algerian Banking Sector, Foreign Banks.

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم التدفقات المالية نظرا للدور الحيوي الذي يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها، ومساهمته في توليد الادخار، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى نقل التقنية الحديثة، ومن أجل الظفر بالمزايا التي يتيحها الاستثمار الأجنبي المباشر، كان من الضروري أن تعمل الجزائر كغيرها من الدول على اتباع سياسات اقتصادية مناسبة من أجل تهيئة

مناخ استثماري ملائم لاجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحفيز المستثمرين وحمايتهم والعمل على توجيههم نحو الاستثمار في مختلف القطاعات.

ومن بين القطاعات الهامة التي تؤدي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية، نجد القطاع المصرفي الذي يعتبر الممول الرئيسي للنشاط الاقتصادي. حيث يواجه القطاع المصرفي في الجزائر تحديات عميقة ومتباينة جراء الانفتاح المالي والتحرير المصرفي، مما أدى إلى إجراء العديد من الإصلاحات لتحسين مستوى أداء المنظومة البنكية، ويعتبر قانون النقد والقرض من أهم النصوص التشريعية التي بينت التوجهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق وتبني مبادئه، ومن أهم التدابير التي جاء بها القانون السماح لفروع البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الحصول على ترخيص ومزاولة أنشطتها المصرفية في السوق البنكي الجزائري، أين أصبح القطاع المصرفي في الجزائر يضم إلى جانب البنوك العمومية والخاصة الجزائرية، بنوكا خاصة أجنبية تعتبر من بين أنواع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدم خدمات منافسة وهذا بتوفير منتجات بنكية جديدة، إضافة إلى خدمات الائتمان البنكي التقليدية.

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ما هو الواقع الحالي للبنوك الأجنبية كمؤسسات استثمار أجنبي مباشر في القطاع المصرفي الجزائري؟

المطلب الأول: مفهوم البنوك الأجنبية ودورها في القطاع المصرفي

الفرع الأول: مفهوم البنوك الأجنبية

تعتبر البنوك مؤسسات مالية ذات طبيعة خاصة تتميز بخضوعها لعوامل المنافسة والتطور المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي، كما تعد من أهم المؤسسات التي تأثرت بتدويل العمل المصرفي وهي من أكثر القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية.

وقد ساهمت البيئة المتغيرة والمتحررة في توسيع نشاط البنوك الأجنبية واتجاهها لتوسيع حجم التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والرغبة في الحصول على فرص جديدة للربح وهذا ما أدى إلى تزايد أهميتها وتأثيرها على النشاط الدولي.

تعرف البنوك الأجنبية بأنها البنوك التي تنظم بموجب قوانين دولة أجنبية، حيث تشارك مباشرة في الأعمال المصرفية خارج الدولة الأم [1]، كما يتم تحديد إذا ما كانت البنوك أجنبية أم لا باستخدام التعريف المطبق عموما في الأدبيات الاقتصادية، حيث إذا كانت 50 % أو أكثر من ملكية الأسهم تعود للأجانب فإن البنك يعتبر بنك أجنبي [2]، باختصار فإن نسب الأسهم المملوكة من طرف الأجانب في بلد الإقامة تحدد أجنبية البنك.

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح البنوك الأجنبية في كثير من الأحيان يستخدم كمرادف لمصطلح آخر وهو البنوك متعددة الجنسيات بحيث يختلطان في المفهوم، غير أن الاختلاف يكمن في أن البنوك الأجنبية (في أغلب الأحيان) هي جزء من البنوك المتعددة الجنسيات وتابعة لها.

فالبنوك متعددة الجنسيات هي عبارة عن شركات متعددة الجنسيات يقتصر نشاطها في مجال البنوك، بحيث تقوم هذه البنوك بفتح فروع في بلدان مضيفة (غير البلد الأصل) من أجل الاستفادة من الامتيازات المتواجدة في البلد المضيف. و بصفة عامة فالبنوك متعددة الجنسيات هي شركة تنتج و/ أو تعرض منتجاتها في الخارج [3]، فالبنك متعدد الجنسية هو البنك الذي يضبط ويراقب الأنشطة المصرفية في العديد من البلدان.

وحتى تقوم البنوك متعددة الجنسيات بتطوير نشاطاتها في الخارج وجب عليها أن تكون قاعدة فعلية في الأسواق الخارجية، ويستطيع البنك الاختيار بين مجموعة من الهياكل التنظيمية التي يعتمد البعض منها على التنظيمات واللوائح الخاصة بالدولة المضيفة في حين يتم حظر هياكل عينة في بعض الدول، وتتحدد طريقة دخول البنوك متعددة الجنسيات إلى الأسواق المصرفية وفقا لاستراتيجياتها في هذا المجال.

---

[1] William Goulding and Daniel E. Nolle, Foreign Banks in the U.S.: A primer, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, Number 1064, November 2012, P 03.

[2] Stijn Claessens and Neeltje van Horen, Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability, IMF Working Paper, International Monetary Fund 2012, P 08.

[3] Mehdi Nekhili ,Catherine Karyotis , préface de Pathrick Artus , stratégies bancaires internationales, Economica , paris ,2008, p 74.

الفرع الثاني: دور البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي

لقد تزايد وجود البنوك الأجنبية في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة نظرا لدورها الكبير على مستوى الوساطة المالية المحلية من حيث القروض، الودائع والأرباح، ونظرا لأهمية البنوك الأجنبية في العديد من البلدان فقد زادت الدوافع لاستقبالها في البلدان المضيفة لما لها من دور إيجابي في القطاع المصرفي المحلي كما يلي:

- التواجد الكبير للبنوك الأجنبية يعزز الكفاءة والقدرة التنافسية للقطاع المصرفي، "منافسة أكبر" أمر مرغوب فيه لعدد من الأسباب[1]: تعزيز كفاءة الخدمات المالية، تحفيز الابتكار، والمساهمة في الاستقرار، كما يمكن أيضا من توسيع نطاق الوصول للمقترضين المؤهلين للتمويل مما قد يزيد الإقراض الكلي وتعزيز النمو.
- إن وجود البنوك الأجنبية التي عادة ما تكون أكثر كفاءة من البنوك المحلية تضمن نقل الخبرات المصرفية والتكنولوجيا اللازمة لتحسين كفاءة البنوك في البلد المضيف، كما تعتبر البنوك الأجنبية وسيلة فعالة لدعم الميزانيات العمومية للبنوك المحلية غير الفعالة، كما تسهم في تحسين البنية التحتية للنظام المالي من خلال تشجيع إدخال التقنيات المتقدمة في التدقيق والمحاسبة ومراقبة الائتمان. أما من الجانب الاقتصادي الكلي، فوجود بنك أجنبي يمكن تحسين الأنظمة المصرفية وضمان تمويل ثابت للنشاط الاقتصادي للبلدان المضيفة ويمكن اعتبار ذلك كوسيلة لتنويع المخاطر في حالة حدوث الانكماش الاقتصادي[2].
- إن ملكية الأجانب للبنوك في الأسواق الناشئة يعتقد في كثير من الأحيان أنه يؤدي إلى تحسين سلامة البنوك بشكل عام خصوصا إذا كانت البنوك الأجنبية الأم منظمة تنظيما جيدا وتخضع

[1] Ramon Moreno and Agustin Villar, The increased role of foreign bank entry in emerging markets, BIS Papers No 23,2005,p09-10.

[2] Bouzidi Fathi, Consequences of The Foreign Bank Implantation in Developing Countries and Its Impact on the Local Bank Efficiency: Theoretical Analysis and Empirical Tests on International Data, International Journal of Economics and Finance Vol. 2, No. 5; November 2010,p 103.

لقوانين محكمة، ومنه تعزيز الأنظمة المصرفية المحلية من خلال تحسين إدارة المخاطر والضوابط الداخلية[1].

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتنظيمي لعمل البنوك الأجنبية في الجزائر

إن التغيرات التي عرفها النظام المصرفي في الجزائر والتي بدأت منذ الفترة اللاحقة للاستقلال واستمرت كان أهمها تلك التغيرات التي شملت الجانبين التشريعي والتنظيمي استعدادًا لدخول الاقتصاد ككل مرحلة العمل وفق آليات اقتصاد السوق وشملت قانون "12/86" المتعلق بنظام البنوك وشروط الإقراض، و قانون "06/88" المتمم والمعدل للقانون السابق والمرتبط باستقلالية المؤسسات، وقانون "10/90" للنقد والقرض والذي يعد إصلاحا جذريا للمنظومة المصرفية لتواكب التشريعات المعمول بها في معظم الدول فضلا عن القوانين الأخرى المكملة كالسماح بفتح بنوك خاصة وفروع لبنوك أجنبية داخل الجزائر.

الفرع الأول: الظروف القانونية الممهدة لدخول البنوك الأجنبية للعمل في الجزائر

يعتبر القانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/14 والمتضمن قانون النقد والقرض منعطفا أساسيا لسلسلة الإصلاحات المصرفية التي اتبعها الجزائر لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، كما جاء على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته وإحداث تغيير جذري في النظام البنكي. وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الأمر 11/03 الصادر في 2003/08/26 إلا أن محتواه العام ما يزال معمولا به إلى حد الآن، حيث أنه منح إطارا قانونيا جديدا لممارسة العمليات البنكية شبيهة بالقوانين المطبقة في العالم.

ومن التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض نذكر:

[1] Jennifer S and others, Has foreign bank entry led to sounder banks in Latin America? Federal reserve bank of New York? current issues in economics and finance ,volume 08 number 01,january 2002, p 01.

- منح استقلالية للبنك المركزي الذي أصبح يسمى بنك الجزائر واعتباره سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطات المالية تتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد، إلى جانب إعادة تنظيمه وذلك بظهور هيئات جديدة تتولى تسيير البنك وإدارته ومراقبته.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي بقيامها بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك بإلغاء التخصص في النشاط المصرفي، وتشجيع البنوك على تقديم منتجات وخدمات مصرفية جديدة، ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة نتيجة انفتاح السوق المصرفية على القطاع المصرفي الخاص الوطني والأجنبي.
- أما أهم ما جاء به قانون النقد والقرض فهو فتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعد ما كان حكرا على القطاع العام وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة، وحيث أن تحرير النظام المصرفي لا يقتصر على الترحيب بالقطاع الخاص فحسب بل يتضمن أيضا تحرير مختلف العوامل المرتبطة بالمنافسة المعروفة أو السوق النقدي بشكل عام، فقد تم وبصورة تدريجية تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما تم إنشاء سوق بنكية (سوق ما بين البنوك)، فمنذ سنة 1991 تم إنشاء السوق النقدية بموجب التنظيم رقم 91-08 المؤرخ في 1991/08/14. كما تم إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك وذلك من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 1995/12/23 المتضمنة سوق الصرف وهي سوق خاصة بالبنوك والمؤسسات المالية[1].

الفرع الثاني: أشكال تدخل القطاع الخاص والأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري

لم يعد القطاع المصرفي طبقا لأحكام النقد والقرض قطاعا محتكرا من قبل الدولة، إذ رخص هذا القانون للخواص المقيمين وغير المقيمين إمكانية الاستثمار في القطاع المصرفي من خلال عدة أشكال تكشف عن نية المشرع في السعي نحو تكريس حرية الاستثمار المصرفي، كما

[1] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع 2008، قسنطينة، ص 298.

تكشف من جهة أخرى عن رغبته في تنويع أشكال تدخل رأس المال الخاص والأجنبي في هذا القطاع، ويتضح هذا مما يلي[1]:

1- إنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاضعة للقانون الجزائري:

حيث تنص المادة 129 من قانون النقد والقرض على أنه " يرخص المجلس بتأسيس كل بنك وكل مؤسسة مالية خاضعة للقانون الجزائري " ومنه من حق المستثمر المقيم أو غير المقيم الاختيار بين الاستثمار في شكل بنوك تجارية لها الشخصية المعنوية وتكون مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات المصرفية المنصوص عليها في قانون النقد والقرض[2]، أو الحق في الاستثمار في شكل مؤسسة مالية لها الشخصية المعنوية وتكون مهمتها العادية القيام بالأعمال المصرفية ما عدا تلقي الودائع من الجمهور، ومن الأمثلة العملية على هذه المؤسسات المالية شركات التأمين الخاضعة للقانون الجزائري.

2- إنشاء فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية:

لقد رخصت المادة 130 من قانون النقد والقرض للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إمكانية فتح فروع لها بالجزائر، وتخضع هذه الفروع إلى لقانون الجزائري وتتمتع بالشخصية المعنوية، بحيث أجاز لها المشرع القيام بنفس العمليات المصرفية التي تمارسها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية المنشأة بصفة مستقلة، كما اشترط المشرع طبقا للمادة 133 تزويد هذه الفروع برأسمال موازي على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب تأمينه لدى البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، وبالمقابل فمن حق الفرع استعمال الاسم أو التسمية التجارية العائدة للبنك أو المؤسسة الأم.

---

[1] عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006، ص 307، 308، 309.

[2] تتمثل هذه العمليات أساسا في تلقي الودائع من الجمهور، تقديم قروض للغير، وضع وسائل الدفع تحت تصرف الزبائن، للمزيد من الشرح انظر المواد 110، 111، 112، 113 من قانون النقد والقرض.

3- إنشاء مكاتب تمثيل لبنوك أو مؤسسات مالية أجنبية:

مهمتها تمثيل ورعاية مصالح الشركة الأم، وتنص المادة 127 من قانون النقد والقرض على أنه " لا يفتح تمثيل لمصرف أو مؤسسة مالية أجنبية إلا بترخيص يمنحه المجلس " كما أجاز لمكتب التمثيل استعمال العلامة والاسم التجاري للشركة الأم محل التمثيل، والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يعرف المقصود بمصطلح مكاتب التمثيل بحيث اكتفى في النظام رقم 10/91 المؤرخ في 1991/08/14 بتحديد شروط فتح هذه المكاتب دون أن يتعرض للمفهوم القانوني لها[1].

4- إنشاء شركات مصرفية ذات اقتصاد مختلط :

يمكن تأسيس البنوك المختلطة الاقتصاد على نص المادة 128 التي تقضي على أنه " يمكن الترخيص بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو للشركات الجزائرية " أما النسبة المسموح بها للشريك الأجنبي في رأسمال البنك المختلط فهي لا تتجاوز 49 %[2].

الفرع الثالث: معاملة البنوك الأجنبية في القانون البنكي الجزائري

تعامل البنوك الأجنبية في الجزائر بالمساواة في المعالجة والمعاملة شأنها في ذلك شأن البنوك العمومية الأخرى، حيث يوفر القانون الخاص بالنقد والقرض لكل البنوك والمؤسسات المالية نفس المعاملة مهما كانت الطبيعة أو الوضع القانوني للمالك أو أصل أصحاب رؤوس الأموال (مقيمين أو غير مقيمين) ولا يسمح بأي حال من الأحوال التمييز والتفرقة بينهم، ولكن من

[1] تعرف مكاتب التمثيل على أنها مجرد بعثات تمثيلية تقوم برعاية مصالح المؤسسة الأم دون أن تكون لديها الشخصية المعنوية ولا الاستقلال المالي، كما يميز بعض الكتاب في هذا الإطار بين مكاتب الارتباط التي ليس لديها القوة القانونية لتوقيع العمليات المصرفية، ومكاتب التمثيل التي قد تمارس هذه العمليات إذا تحصلت على الضوء الأخضر من الشركة الأم غير أنه بالنسبة للتشريع الجزائري فإنه يشترط في هذه الحالة استصدار ترخيص من مجلس النقد والقرض يوافق بمقتضاه على إجراء مثل هذه العمليات من طرف مكتب التمثيل.

[2] إن الواقع العملي يبطل هذه النسبة، إذ أن مجلس النقد والقرض ذاته رخص بإنشاء بنوك مختلطة الاقتصاد ذات مساهمة متساوية 50 % لكل طرف كما هو الحال بالنسبة لبنك البركة الجزائري.

جهة أخرى يجب أن يعملوا أو يعتمدوا في نفس الظروف، وأن يخضعوا لنفس الرقابة الاحترازية وفي هذا الصدد يجب التأكيد على أن المشرع يعترف للجنة المصرفية بسلطتها التنظيمية والتي تتعلق بالجوانب العملية (مخططات وشروحات) للإجراءات الاحترازية التي نص عليها مجلس النقد والقرض[1].

1- تنظيم ومراقبة عمل البنوك الأجنبية:

يتعين على المستثمر الأجنبي الذي يرغب في ممارسة النشاط المصرفي في الجزائر التكيف مع أحكام القانون الداخلي المتعلق بهذا النشاط، خاصة من حيث التنظيم والمراقبة كما يلي:

1-1- عملية التنظيم:

يؤسس بنك الجزائر جمعية مصرفيين جزائريين يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية عاملة في الجزائر الانخراط فيها، ويتمثل هدف الجمعية في تمثيل المصالح الجماعية لأعضائها لا سيما تحسين تقنيات البنوك والقروض وتحفيز المنافسة ومحاربة العراقيل التي تعترض المنافسة وإدخال تكنولوجيات جديدة وتنظيم خدمات الصالح العام وتسييرها، وكذا تكوين المستخدمين والعلاقات مع ممثلي المستخدمين.

ويمكن للوزير المكلف بالمالية أو محافظ بنك الجزائر أن يستشير الجمعية في كل المسائل التي تهم المهنة ويمكن أن تقترح على محافظ بنك الجزائر أو على اللجنة المصرفية في إطار أخلاقيات المهنة وحسب الحالة إنزال عقوبات ضد عضو أو أكثر من أعضائها، كما يوافق مجلس النقد والقرض على القانون الأساسي للجمعية وعلى أي تعديل بشأنه.

1-2- عملية المراقبة:

تتم عملية المراقبة على عمل البنوك على مستوى اللجنة المصرفية، إذ أن المهمة الأساسية لهذه اللجنة المحدثة بموجب القانون 10/90 تتمثل في أحكام رقابة صارمة على نشاط المؤسسات المالية والبنوك، حيث تسهر على التطبيق الحسن للقوانين والإجراءات المنظمة للمهنة المصرفية

[1] مكتب الاستشارة والتدقيق المالي KPMG : دليل الاستثمار في الجزائر، مطبعة حسناوي، 2006، الجزائر، ص 137.

والتطبيق الفعلي للأوامر والقواعد المعمول بها في هذا المجال، كما يمكنها معاقبة المؤسسات التي تنحرف في عملها عن تلك القواعد والتشريعات المنصوص عليها بقوة القانون.

المطلب الثالث: شروط تكوين وإقامة بنوك أجنبية ومؤسسات مالية في الجزائر

إن إقامة بنوك ومؤسسات مالية أجنبية في الجزائر يخضع لشروط قانونية أقرها مجلس النقد والقرض، هذه الشروط تهدف إلى ضمان كفاءة وقوة هذه البنوك وقدرتها على القيام بمهامها، وحسب الأمر رقم 10 -04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض فقد شملت هذه الشروط الجوانب الخاصة بتأسيس البنوك الأجنبية والشروط الخاصة برأس المال الذي يضمن قدرة وملاءة البنك بالإضافة إلى الشروط الخاصة بالمؤسسين ذاتهم.

الفرع الأول: الشروط الخاصة بالمؤسسين

يجب أن يرخص مجلس النقد والقرض بإنشاء أي بنك وأي مؤسسة مالية يحكمها القانون الجزائري، هذا الترخيص يتم على أساس ملف يحتوي خصوصا على نتائج تحقيق يتعلق بمراعاة الأحكام التالية:

* لا يجوز لأي كان أن يكون مؤسسا لبنك أو مؤسسة مالية أو عضوا في مجلس إدارتها وأن يتولى مباشرة أو بواسطة شخص آخر، إدارة بنك أو مؤسسة مالية أو تسييرها أو تمثيلها، بأية صفة كانت، أو أن يخول حق التوقيع عنها، وذلك دون الإخلال بالشروط التي يحددها المجلس عن طريق الأنظمة، لعمال تأطير هذه المؤسسات:

- إذا حكم على هذا الشخص حكما قضائيا بسبب ما يلي:
  - جناية.
  - اختلاس أو غدر أو سرقة أو نصب أو إصدار شيك دون رصيد أو خيانة الأمانة.
  - حجز عمدي بدون وجه حق ارتكب من مؤتمنين عموميين أو ابتزاز أموال أو قيم.
  - الإفلاس.
  - مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف.

- التزوير في المحررات أو التزوير في المحررات الخاصة التجارية أو المصرفية.
- مخالفة قوانين الشركات.
- إخفاء أموال استلمها إثر إحدى هذه المخالفات.
- كل مخالفة ترتبط بالاتجار بالمخدرات والفساد وتبييض الأموال والإرهاب.

- إذا حكم عليه من قبل جهة قضائية أجنبية بحكم يتمتع بقوة الشيء المقضي فيه يشكل حسب القانون الجزائري إحدى الجنايات أو الجنح المنصوص عليها في هذه المادة.
- إذ ا أعلن إفلاسه أو ألحق بإفلاس أو حكم بمسؤولية مدنية كعضو في شخص معنوي مفلس سواء في الجزائر أو في الخارج ما لم يرد له الاعتبار.

* تعين البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج شخصين على الأقل توليهما تحديد الاتجاهات الفعلية لنشاط فروعها في الجزائر ومسؤولية تسييرها وينبغي أن يتولى هذان الشخصان المعينان في أعلى وظيفتين في التسلسل السلمي وأن يكونا في وضعية مقيم.

الفرع الثاني: الشروط الخاصة بالمؤسسة

* يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة، ويدرس المجلس جدوى اتخاذ بنك أو مؤسسة مالية شكل تعاضدية.

* لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المقيمة 51 % على الأقل من رأس المال . ويمكن أن يقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء. وزيادة على ذلك، تملك الدولة سهما نوعيا في رأسمال البنوك والمؤسسات المالية ذات رؤوس الأموال الخاصة يخول لها بموجبه الحق في أن تمثل في أجهزة الشركة دون الحق في التصويت.

* اقتران الترخيص بمبدأ المعاملة بالمثل، والذي يعني أن تمنح البلاد الأجنبية التي يتبعها المستثمر الأجنبي المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين أو الشركات الجزائرية، وهذا المبدأ لا يمكن في الواقع استشفافه من بنود قانون النقد والقرض، وإنما من الاتفاقيات الدولية التي تبرمها الجزائر مع الدول الأجنبية.

* من أجل الحصول على الترخيص يقدم الملتمسون طلب رخصة إقامة فرع بنك أو مؤسسة مالية أجنبية ويتضمن ملف طلب الرخصة على الخصوص ما يلي:

- برنامج النشاط، الوسائل المالية والتقنيات المرتقبة.
- صفة وملاءة المساهمين وضامنوهم إذا اقتضى الأمر.
- قائمة المسيرين الرئيسين.
- القانون الأساسي للشركة الأجنبية وكذا التنظيم الداخلي حسب الحالة.

إضافة لذلك يجب إثبات نزاهة المسيرين وأهليتهم وتجربتهم في المجال المصرفي، كما تؤخذ بعين الاعتبار قدرة المؤسسة الملتمسة على تحقيق أهدافها التنموية في ظروف تتجانس مع السير الحسن للنظام المصرفي، مع ضمان خدمات نوعية للزبائن.

* بعد الحصول على الترخيص، يمكن تأسيس الشركة الخاضعة للقانون الجزائري وعليها أن تطلب اعتمادها كبنك أو مؤسسة مالية أجنبية لدى محافظ بنك الجزائر في أجل أقصاه 12 شهر من تاريخ تبليغ الترخيص.

* يمنع على المؤسسة المالية أو البنك مزاولة أي نشاط مصرفي قبل الحصول على الاعتماد.

* في حالة صدور قرار رفض منح الترخيص فلا يجوز تقديم الطلب الثاني إلا بعد مضي أكثر من 10 أشهر من تاريخ تبليغ رفض القرار الأول، وإذا ما تم رفض القرار للمرة الثانية يمكن للمستثمر اللجوء إلى القضاء الإداري للطعن فيه مع مراعاة آجال الطعن.

* يقرر المجلس سحب الاعتماد من البنوك في الحالات التالية:

- بناء على طلب من البنك أو المؤسسة المالية.
- تلقائيا:

✓ إن لم تصبح الشروط التي يخضع لها الاعتماد متوفرة.

✓ إن لم يتم استغلال الاعتماد لمدة اثني عشر (12) شهرا.

✓ إذا توقف النشاط موضوع الاعتماد لمدة ستة (6) أشهر.

الفرع الثالث: الشروط الخاصة برأسمال البنك

* يتعين على البنوك والمؤسسات المالية الكائن مقرها الرئيسي في الخارج، أن تخصص لفروعها في الجزائر مبلغا مساويا على الأقل للرأسمال الأدنى المطلوب حسب الحالة من البنوك والمؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري.

* يجب على كل بنك وكل مؤسسة مالية أن يثبت كل حين، أن أصوله تفوق فعلا خصومه التي هو ملزم بها تجاه الغير بمبلغ يعادل على الأقل الرأسمال الأدنى.

* لقد حدد النظام رقم 01/04 المؤرخ في 04 مارس 2004 الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، إذ وجب على هذه الأخيرة أن تملك عند تأسيسها رأسمال محرر كليا ونقدا يساوي على الأقل:

- ملياري وخمسمائة مليون دينار (2.500.000.000 دج) بالنسبة للبنوك.
- خمسمائة مليون دينار (500.000.000 دج) فيما يتعلق بالمؤسسة المالية.

غير أنه تم تعديل هذا النظام في شهر ديسمبر من سنة 2008، حيث قام مجلس النقد والقرض بقرار رفع رأسمال الأدنى المطلوب من البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة في الجزائر وفروع المؤسسات المالية والبنوك الأجنبية، حيث تم رفع رأسمال الأدنى المطلوب من 2.5 مليار دج إلى 10 مليار دج أي ما يعادل أربعة أضعاف القيمة الإجمالية السابقة، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فانتقل من 500 مليون دج إلى 3.5 مليار دج أي أكبر بمعدل سبع مرات.

ويهدف هذا التعديل من مجلس النقد والقرض إلى:

- تعزيز رأسمال البنوك إلى النحو الذي يحسن مكانتها المالية بالإضافة إلى التحسين المستمر لمؤشرات الصحة المالية للنظام البنكي الجزائري في إطار الإصلاحات المنتهجة من قبل السلطات النقدية والمالية.
- حماية أموال المودعين عن طريق تعزيز القدرات المالية وملاءة البنوك الخاصة بالإضافة إلى ضمان المعاملات البنكية التي تجري داخل البلاد خاصة بعد انهيار البنوك.

غير أنه ما يلاحظ أن هذا القرار جاءت انعكاساته في اتجاهين ، حيث أن عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر قامت بتطبيق النص التنظيمي الجديد وأودعت طلب ترخيص لرفع رأسمالها إلى نسبة تفوق كثيرا رأس المال المطلوب، فيما جاء رد فعل سلبي من بعض البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي وجدت نفسها غير قادرة على مسايرة التنظيم الجديد وقامت بالانسحاب من الساحة المالية منها بنوك جزائرية خاصة ومؤسسات مالية عربية فيما أعلنت بعض البنوك الأجنبية خاصة الفرنسية والأمريكية على عدم قدرتها على الالتزام بالتنظيم الجديد في الحين وذلك بسبب تأثر البنوك الأم بالأزمة المالية العالمية آنذاك.

المطلب الرابع: تطور عدد البنوك الأجنبية في الجزائر

منذ إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991 والذي يعتبر أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص جزائري سعودي بدأت البنوك الأجنبية في الجزائر تنمو بسرعة من حيث حجم الأعمال وعدد الفروع، في نهاية سنة 2013 تم تسجيل 14 بنك أجنبي يمارس نشاطه في القطاع المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى 07 مكاتب تمثيل لبنوك أجنبية حيث أن هذه البنوك لم تدخل للعمل في نفس الوقت، كما يلاحظ أيضا تعدد جنسياتهم وإمكانياتهم وحجم ومستوى تواجدهم.

جدول رقم 01: عدد البنوك الأجنبية في الجزائر حسب البلد الأصلي سنة 2017

البلد الأصلي	العدد
فرنسا	5
بريطانيا	1
الولايات المتحدة الأمريكية	1
السعودية	2
الأردن	2
البحرين	1
الإمارات	1
الكويت	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الأجنبية.

إن تاريخ دخول البنوك الأجنبية إلى الجزائر يمكن تقسيمه إلى 3 مراحل، تميزت كل مرحلة بالارتباط مع الوضع الاقتصادي السائد وكذا موقف السياسة الحكومية كالتالي:

* **المرحلة الأولية (1991-1999)** شهدت هذه المرحلة دخولا بطيئا للبنوك الأجنبية حيث تزامن ذلك مع الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية التي اعتبرت مرحلة انتقالية لاقتصاد السوق، وقد تم آنذاك دخول 04 بنوك أجنبية فقط، ومنه فرغم الإصلاحات التي شهدها النظام المالي المصرفي في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض وفتح المجال أمام المنافسة بإنشاء بنوك خاصة وفروع لمؤسسات مصرفية أجنبية، إلا أن كل هذا تم في ظل سيادة منطق تسيير لم تتماشى مع جوهر الإصلاح الهيكلي الذي بقي بعيدا عن مستويات الأداء ونوعية الخدمات المتعارف عليها دوليا.

* **المرحلة النشطة (2000-2008)** لقد تميزت هذه الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقها استعادة الأمن عبر البلاد والقيام بإصلاحات تهدف إلى تهيئة المناخ الذي يمكن الجزائر من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي لخدمة الأغراض التنموية خاصة في ظل تحسن مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي واستمرار الاستقرار السياسي، ونظرا لذلك زاد نشاط البنوك الأجنبية في هاته الفترة فقد تم تسجيل دخول 10 بنوك من مختلف الجنسيات رأت في دخولها فرصة رابحة للاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

* **مرحلة الركود (2009 – لحد الآن)** على الرغم من الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر في هاته الفترة غير أنها تميزت بعدم دخول مستثمرين جدد في القطاع المصرفي ويعود ذلك إلى أزمة الرهن العقاري العالمية وكذا أزمة الدين السيادي على مستوى منطقة الأورو ما أدى إلى تزايد التقلبات المالية وتفاقم الضغوطات في الأسواق البينية للبنوك، وقد نجم عن ذلك تفاقم المخاطر المالية مؤثرة بذلك على الاقتصاديات الناشئة والنامية خاصة من خلال التقلص القوي لتدفقات رؤوس الأموال[1].

[1] التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، بنك الجزائر، ديسمبر 2013، ص 03.

أما بالنسبة لتصنيف البنوك الأجنبية الموجودة بالجزائر حسب جنسية البلد الأم وسنة الإنشاء فهي موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم 02: تصنيف البنوك الأجنبية المستثمرة بالجزائر سنة 2017

البنوك	معلومات تقنية
بنك البركة الجزائري Banque Al Baraka d'Algérie	✓ أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص جزائري سعودي ✓ أنشأ سنة 1991 ✓ رأسمال البنك 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 30
سيتي بنك Citibank Algeria	✓ أول مكتب ممثل لبنك أجنبي و هو بنك أمريكي ✓ تم إنشاء المكتب التمثيلي سنة 1992 وتحصل على الترخيص سنة 1997 ودخل في النشاط رسميا بافتتاح فرع سنة 1999. ✓ رأسمال البنك 8.8 مليار دج ✓ عدد الوكالات 04
بنك العرب Arab Banking Corporation-Algeria "ABC bank"	✓ بنك عربي بحريني ✓ تم إنشاء المكتب التمثلي سنة 1995 وافتتح الفرع سنة 1998 ✓ رأسمال البنك 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 24
ناتيكسيس بنك Natexis banque	✓ فرع لبنك فرنسي ✓ تم إنشاء البنك سنة 1999 ✓ عدد الوكالات 27
سوسيتي جنرال Société Générale Algérie	✓ مملوك 100 % للبنك الفرنسي سوسيتي جنرال ✓ أنشأ البنك سنة 2000 ✓ بلغ رأسماله 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 87

البنك العربي Arab Bank "PLC"	✓ بنك عربي أردني ✓ تم إنشاؤه سنة 2001 ✓ عدد الوكالات 04
BNP Paribas El Djazair	✓ فرع تابع للشركة الأوروبية BNP الرائدة في مجال الخدمات المصرفية (فرنسا- بلجيكا) ✓ تم إنشاء البنك سنة 2002 ✓ رأسماله 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 72
ترست بنك Trust Bank Algeria	✓ بنك برأسمال في شكل أسهم ✓ تم إنشاؤه سنة 2002 ✓ رأسماله 13 مليار دج ✓ عدد الوكالات 23
بنك الإسكان للتجارة و التمويل The Housing Bank for Trade and Finance-Algeria	✓ بنك عربي أردني ✓ تم الإنشاء سنة 2003 ✓ رأسمال البنك 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 07
بنك الخليج Algeria Gulf Bank	✓ فرع تابع لشركة الكويت للمشاريع ✓ تم إنشاؤه سنة 2004 ✓ رأسمال البنك 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 63
بنك فرنسا – الجزائر Fransabank El Djazair	✓ بنك فرنسي برأسمال في شكل أسهم ✓ تم إنشاؤه سنة 2006 ✓ رأسمال البنك 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 06
صندوق التعاون الفلاحي والاستثمار بنك – الجزائر Calyon Algérie	✓ فرع تابع لمجموعة القرض الفلاحي الفرنسي ✓ تم إنشاؤه سنة 2007 ✓ عدد الوكالات 01

HSBCAlgérie	✓ فرع لأكبر بنك بريطاني في العالم ✓ تم الإنشاء سنة 2008 ✓ رأسماله 11.3 مليار دج ✓ عدد الوكالات 04
بنك السلام Al Salam Bank-Algeria	✓ فرع للبنك الإماراتي ''السلام بنك '' ✓ تم إنشاؤه سنة 2008 ✓ رأسماله 10 مليار دج ✓ عدد الوكالات 05

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الأجنبية.

نلاحظ من خلال الجدول عدد الوكالات الكبير للبنوك الأجنبية إذ تعكس هذه الاستراتيجية طموح الأخيرة لبناء شبكة واسعة من الفروع في الجزائر ورغبتها في تعزيز دورها داخل القطاع المصرفي الجزائري بتوفير خدماتها لجميع العملاء، أفراد مهنيين وشركات.

أما بالنسبة لمكاتب التمثيل للبنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر فهي:

- البنك العربي البريطاني للتجارة
- اتحاد البنوك العربي الفرنسي
- القرض الصناعي والتجاري
- القرض الفلاحي السويسري
- بنك تونس الدولي
- بنك فورتيس FORTIS
- بنك سباديل الاسباني LSABADE

المطلب الخامس: المنتجات التي تقدمها البنوك الأجنبية في السوق المصرفي الجزائري[1]

لمعرفة أهم المنتجات البنكية التي تقدمها البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر وجب أخذ بنك أجنبي كعينة وقد وقع الاختيار على بنك سوسيتي جنرال "Société Générale Algérie" الذي يعتبر من بين أوائل البنوك الفرنسية التي استقرت في الجزائر، أسس في سنة 2000 وهو فرع مملوك 100% لمجموعة المؤسسة العامة سوسيتي جنرال، يبلغ رأسماله 10 مليار دج .

[1] www.societegenerale.dz/pdf/

الفرع الأول: التعريف بعينة الدراسة

1- التعريف بمجموعة المؤسسة العامة " Société Générale "

أسست المجموعة عام 1884 وهي واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية الأوروبية تجمع بين نموذج العمل المصرفي الشامل المتنوع واستراتيجية النمو المستدام، كما أنها تقوم بالتركيز على انتقاء المنتجات مستندة على قدرة الابتكار والبقاء على مقربة من العملاء.

تشغل المجموعة أكثر من 148 000 موظف، ومتواجدة في 76 دولة مرافقة لأكثر من 32 مليون عميل من الأفراد، الشركات والمؤسسات الاستثمارية في جميع أنحاء العالم يوميا [1]، حيث تقدم فرق سوسيتي جنرال مجموعة واسعة من الحلول المالية والمشورة في ثلاث محاور رئيسية هي:

- ✓ شبكات التجزئة وخدمات مالية.
- ✓ تسيير الأصول وتقديم خدمات للمستثمرين.
- ✓ بنك للتمويل والاستثمار.

2- تعريف المؤسسة العامة في الجزائر "Société Générale Algérie"

يعتبر من بين أوائل البنوك الفرنسية التي استقرت في الجزائر، وهو فرع مملوك 100 % لمجموعة المؤسسة العامة سوسيتي جنرال، يبلغ رأسماله 10 مليار دج، وقد مر البنك بالمراحل التالية [2]:

- سنة 1987 فتح مكتب تمثيل.
- سنة 1998 الحصول على ترخيص مصرفي.
- سنة 1999 إنشاء الفرع Société Générale Algérie برأس مال قدره 500 مليون دينار.
- سنة 2000 افتتاح أول وكالة للعملاء.
- سنة 2003 زيادة في رأس مال البنك إلى 2.5 مليار دينار.

[1] Société Générale Algérie, Rapport Annuel 2013, p 06.

[2] IBID, p 10.

- 2006 -2009 توسع وانتشار كبير للبنك في هذه المرحلة من خلال فتح فروع على مستوى ولايات الوطن.
- سنة 2010 زيادة في رأس مال البنك بلغت 10 مليار دينار إضافة إلى النمو المستمر للبنك، حيث بعد 10 سنوات من الإنشاء تم فتح 70 فرع في المدن الكبرى من أجل تقديم خدمة أفضل للعملاء.
- سنة 2013 يقترح البنك على عملائه مجموعة من المنتجات والخدمات لكل الشرائح من مؤسسات ومتخصصين ومهنيين، يشغل البنك 1380 موظف، يرافق 00 320 عميل و395 3 مؤسسة، ويتواجد عبر 85 وكالة موزعة عبر التراب الوطني (28 ولاية).

3- أهداف المؤسسة العامة في الجزائر "Société Générale Algérie"

تختلف استراتيجية سوسيتي جنرال في الجزائر باختلاف الظروف المحيطة به من سنة إلى أخرى، ونظرا لتواجده في بيئة اقتصادية متغيرة وجب عليه أن يكون مرنا من حيث تعيين الأهداف كما يلي[1]:

- ✓ القيام بتقديم خدمات وأنشطة متنوعة ومتكاملة وفي أعلى مستوى من الجودة لمختلف العملاء مع القيام بتعديلات طفيفة نظرا لتزايد التنافس في القطاع المصرفي.
- ✓ اجتذاب عملاء جدد عن طريق اختراق قطاعات جديدة غير مسبوقة.
- ✓ توسيع الاستثمارات في السوق المصرفي الجزائري ومرافقة أكبر عدد من العملاء خاصة من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوسيع شبكتها من الفروع في كل ولايات الوطن.
- ✓ تطوير النشاط المصرفي عن بعد باستحداث منتجات مبتكرة وتكييفها للحفاظ على العلاقة مع العملاء.

[1] IBID , p 14.

الفرع الثاني: منتجات سوسيتي جنرال في الجزائر

يقترح البنك على عملائه مجموعة من المنتجات والخدمات لكل الشرائح من مؤسسات ومتخصصين ومهنيين، يشغل البنك 1500 موظف، يرافق 000 400 عميل و395 3 مؤسسة، ويتواجد عبر 87 وكالة موزعة عبر التراب الوطني (28 ولاية).

1- المنتجات المقدمة للعملاء الأفراد

لقد قام سوسيتي جنرال الجزائر بتطوير سوق التجزئة منذ سنة 2005 حيث تعتمد دينامكية هذه السوق في جزء منها على مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصا وثانيا على الاجراءات التسويقية الفعالة التي ساعدت على 000 380 عميل سنة 2016. وتتلخص عروض هذا القطاع في:

- ✓ العمليات اليومية المصرفية، بما في ذلك إدارة الحسابات الجارية بالعملات المحلية والأجنبية؛
- ✓ حسابات التوفير؛
- ✓ أشكال مختلفة من القروض العقارية للشراء (بناء ومقاولات، فرص عمل، سكن مدعوم...)؛
- ✓ بطاقات الدفع الإلكترونية المحلية والدولي ومحطات الدفع الإلكترونية (TPE) وأجهزة الصراف الآلي (DAB)؛
- ✓ ويسترن يونيون (تحويل أموال)؛
- ✓ خدمة الموظفين كجزء من الاتفاقيات التجارية من خلال عرض عالمي بشأن تجهيز فاتورة الأجور عن طريق: النقل السريع للأجور، إجراء تحويل الأجور إلى الخارج، إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية (حجب الأجور، تثبيت أجهزة الصراف الآلي داخل الشركة).

2- المنتجات المقدمة للعملاء من الأخصائيين والمهنيين

يبذل بنك سوسيتي جنرال الجزائر جهودا كبيرة في مختلف قطاع سوق المهنيين وهذا ما ساعده على الفوز بأكثر من 500 41 عميل سنة 2016، وهدفه أن يكون أفضل بنك في هذا السوق. وأهم عروض هذا القطاع هي:

- ✓ حسابات جارية بالعملة المحلية والأجنبية؛
- ✓ تمويل الاستثمارات (الائتمان العقاري على المدى المتوسط، تأجير الأثاث، خبير الائتمان...)؛
- ✓ تمويل التشغيل (السحب على المكشوف وتسهيلات السحب على المكشوف، تمويل المستحقات، الضمانات في أنواع مختلفة، سندات الضمان الجمركية)؛

3- المنتجات المقدمة للعملاء من الشركات

يواصل بنك سوسيتي جنرال الجزائر الحفاظ على التوسع في سوق الشركات، وهدفه إرضاء العملاء والوصول إلى علاقة مثالية معهم، ويتمحور العرض في هذا السوق حول المجالات التالية:

* **تمويل الاستغلال:** توجه قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل) لتمويل النشاط الجاري للميزانية، بعبارة أدق قيم الاستغلال وهي القيم التي في طور الانجاز، هذه القروض تكون مدتها عادة سنة أي الدورة الاستغلالية السنوية للمؤسسة.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من قروض الاستغلال:

- قروض من طرف الصندوق والتي تنشأ بواسطة تثبيت فوري لرؤوس الأموال.
- قروض بواسطة الإمضاء والتي لا ترتبط إلا بإمضاء البنك (البنك لا يدفع إلا في حالى ضعف الزبون).

* **تمويل الاستثمار:** تواجه المؤسسة خلال فترة نشاطها احتياجات تمويل استثماراتها بمقدار احتياجاتها إلى تمويل الاستغلال وهي احتياجات التطوير والتوسيع من أجل ضمان نموها وبقائها، وقرض الاستثمار يمول الأصول الثابتة للميزانية، إذ أن المؤسسة تحقق بذلك أهدافها التوسعية وتضمن تسديد قروض الاستثمار بواسطة النتائج المقدمة من طرف المؤسسة.

وأصناف الاستثمار المقترحة من طرف سوسيتي جنرال الجزائر هي:

- قروض الاستثمار متوسطة الأجل من اثنان إلى سبعة سنوات، إضافة إلى قروض الاستثمار طويل الأجل وهي قروض نادرا ما تتجاوز العشرين سنة، ودراسة إمكانية منح هذه النوعية من القروض تعتمد على تحليل معمق لمردودية المؤسسة.

- قرض الإيجار هو وسيلة لتمويل البضائع الخاصة والمعدات (معدات البناء، المعدات الصناعية، المعدات الطبية..)

* **تمويل التجارة الخارجية:** إن الحديث عن تطور مؤسسة يعني بالضرورة الحديث عن تطور التجارة الخارجية، وسهولة حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال ولهذه الأخيرة مكانة كبيرة في تبادلات المؤسسة مع العالم الخارجي وحركة إعادة الإنتاج، ويتم تمويل التجارة الخارجية عن طريق:

- تمويل الاستيراد عن طريق عدة قنوات هي الحسم المستندي، تحويل الفاتورة، الاعتماد المستندي.
- تمويل التصدير فمن أجل التصدي للمنافسة وتعزيز التصدير وضعت تقنيات بنكية لخدمة العمليات التجارية الوطنية هي قرض المورد، قرض المشتري.

بعد استعراض منتجات سوسيتي جنرال الجزائر نلاحظ أنها لا تخرج عن نطاق ما هو موجود على مستوى السوق المصرفي في الجزائر، وأن منتجاتها هي منتجات متوفرة على مستوى البنوك الأخرى مع إضافة بعض التحسينات الطفيفة التي تدخل في نطاق تحسين المركز التنافسي للبنك.

المطلب السادس: معوقات استثمار البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي الجزائري

تبرز أهمية القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال ارتباطه بكافة النشاطات الاقتصادية عن طريق توفير التمويل اللازم لها بدءًا بالاستثمار ومرورا بالتبادل والتوزيع وانتهاء بالاستهلاك، ولا يقتصر دور القطاع المصرفي على التمويل فقط بل يتعدى ذلك ليشمل عدة وظائف تمكنه من رفع إنتاجية الاستثمارات وتحقيق التخصيص الأفضل للموارد وتحفيز النمو، إذن أهم دور ينتظره القطاع المصرفي الجزائري من دخول البنوك الأجنبية هو تمويل التنمية الاقتصادية من خلال جذب وتجميع المدخرات بغرض توجيهها للاستثمار المباشر وغير المباشر وتقديمها للمستثمرين من خلال الأوعية الاستثمارية المختلفة.

غير أن الاستثمار المصرفي في الجزائر تعترضه عقبات كثيرة منها:

- ضعف أداء الجهاز المصرفي، حيث يعتبر النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، إذ أن استمرار هيمنة البنوك العمومية على الوساطة المالية في

الجزائر أبقى إلى حد كبير محدودية الخدمات المصرفية المقدمة نتيجة انخفاض كفاءة الموارد البشرية وضعف استغلال التقنيات الحديثة، إضافة إلى ذلك تخلف وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك العمومية، والصعوبات البيروقراطية التي تواجه المستثمرين عند حاجتهم إلى تمويلات من هذه البنوك

- يشكل التركز في النشاط المصرفي السمة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري ويقصد به هيمنة بنوك معينة على النشاط العام، حيث تمتلك البنوك الستة المملوكة للدولة – البنوك العمومية– حوالي 87.2 % من إجمالي الأصول المصرفية مقابل 12.8 % للبنوك الخاصة الأجنبية سنة 2015[1]، وتحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية.
- إن البنوك الخاصة الموجودة في القطاع المصرفي الجزائري كلها عبارة عن بنوك خاصة أجنبية ويمكن القول أن النظام 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية هو المتسبب في خروج البنوك الخاصة برأسمال وطني من السوق المصرفية الجزائرية [2]، بالإضافة إلى التضييق التي كانت تعاني منه البنوك الخاصة الجزائرية وعدم تمكينها من الوصول إلى السوق النقدية على مستوى البنك المركزي، فإذا كان قانون النقد والقرض قد سمح بتحرير القطاع المصرفي و فتحه أمام المنافسة، إلا أنه وبعد مضي 20 سنة على ذلك لم يسمح بتطور فعلي للبنوك الخاصة وبقيت مساهمتها ضئيلة في السوق، الأمر الذي أدى بعدم اكتراث السلطات العمومية لخروج وزوال البنوك الخاصة الجزائرية من السوق المصرفية، وحسب وزير المالية السابق السيد "مراد

[1] Rapports annuels Banque d'Algérie2015,p 68.

[2] رفضت البنوك الخاصة الوطنية تعديل رأس المال الأدنى سنة 2004 و قررت التوقف عن النشاط و تمت تصفيتها من بينها أركو بنك، مونا بنك ومدترنيان بنك .

مدلسي" أن خروج البنوك الخاصة الوطنية لا يؤثر على القطاع المصرفي نظرا لصغر حصتها في السوق التي لا تتعدى 2%[1].

غير أن فشل تجربة البنوك الخاصة الوطنية وخروجها من السوق بهذا الشكل من شأنه أن يسيء إلى السمعة المالية للجزائر على المستوى الخارجي خاصة، ويعطي الانطباع للمتعاملين الأجانب بأن القطاع الخاص الجزائري غير قادر على الاستثمار في المجال المالي والمصرفي كما يقلل من ثقة الأجانب للدخول والاستثمار في هذا القطاع، وكان يجدر بالسلطات العمومية التعامل بمرونة مع القطاع المصرفي الخاص الجزائري، وتفهم مشاكله وانشغالاته خاصة أن تجربته جد فتية في السوق، وذلك بهدف المحافظة على المنافسة في السوق المصرفية.

- الأمر رقم 01-09 المؤرخ في 22 جويلية 2009 الذي يتضمن قاعدة 49/51 التي تنص على أنه لا يمكن إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة بنسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء إضافة إلى غياب الشفافية في القطاع الاقتصادي والعراقيل التي تعترض عملية تحويل الأرباح نحو الخارج، كل هذا ما أدى إلى نفور المستثمرين الأجنبيين.
- إن الإقرار بمبدأ المعاملة بالمثل المقترن بمنح الترخيص للبنوك الأجنبية قد يعرقل من حرية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع الحساس، لأن بعض الدول الكبرى تسمح لرعاياها الاستثمار في الخارج بينما تمتنع عن منح المعاملة ذاتها لرعايا البلد المضيف، وبما أن الجزائر في حاجة ماسة إلى رؤوس الأموال الأجنبية كان عليها التخفيف من حدة هذا المبدأ والتطبيق المرن له حسب ما تقتضيه الحاجة الوطنية[2].

[1] سعاد حوحو، خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد -دراسة إستشرافية لحالة الجزائر-رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2013، ص 203.

[2] عجة الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 315.

خاتمة:

سمح قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بتغيير الهيكل المصرفي الجزائري من حيث طبيعة البنوك المكونة له وهذا بفتحه المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي للاستثمار الأجنبي المباشر، فأصبح بذلك يضم إضافة إلى البنوك العمومية، بنوكا أجنبية تعامل بالمساواة في المعالجة شأنها في ذلك شأن البنوك العمومية الأخرى، إلا أن وجود العراقيل العديدة أدت إلى تراجع الاشمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المصرفي الجزائري، فشلل السوق المالي أثر بشكل كبير على عمل البنوك في هذا المجال وجعلها غير قادرة على الاستفادة منه، وعليه وجب تفعيل السوق المالي الجزائري من أجل القيام بعملية تمويل التنمية الاقتصادية على أكمل وجه.

إضافة إلى ما سبق، فإن تخلف الاقتصاد الجزائري ووجود فجوة مالية كبيرة بينه وبين الاقتصاديات التي أتت منها البنوك الأجنبية أدى إلى وجود عراقيل كثيرة ومعقدة تواجه الاستثمار في القطاع المصرفي، فاعتماد الاقتصاد على قطاع واحد جعل بقية القطاعات شبه ميتة، وبالتالي فالبنوك سواء كانت أجنبية أو محلية خاصة ليس باستطاعتها إخراج الاقتصاد من التخلف ومنه يجب محاولة التقليص من اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادر الأحادي (النفط) الذي يعتبر سبب في شلل القطاعات الأخرى.

في الأخير يجب على المشرع الجزائري القيام بتعديلات وإصلاحات ما يؤدي إلى زيادة المنافسة والنهوض بالقطاع المصرفي، كما يجب العمل بكافة الوسائل لمحاربة عوائق الاستثمار في الجزائر ومنه تحسين العلاقة بين البنك والمؤسسات وكذا تشجيع المزيد من البنوك الأجنبية للدخول والاستثمار في القطاع المصرفي الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

1- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع 2008، قسنطينة.

2- عجة الجيلالي، الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2006 .

3- مكتب الاستشارة والتدقيق المالي KPMG : دليل الاستثمار في الجزائر، مطبعة حسناوي، 2006، الجزائر.

4- سعاد حوحو، خوصصة البنوك العمومية و اندماجها وأثرهما على الاقتصاد –دراسة إستشرافية لحالة الجزائر– رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2013 .

باللغة الأجنبية:

1- Bouzidi Fathi, Consequences of The Foreign Bank Implantation in Developing Countries and Its Impact on the Local Bank Efficiency: Theoretical Analysis and Empirical Tests on International Data, International Journal of Economics and Finance Vol. 2, No. 5; November 2010.

2- Jennifer S and others, Has foreign bank entry led to sounder banks in Latin America? Federal reserve bank of New York? current issues in economics and finance ,volume 08 number 01,january 2002.

3- Mehdi Nekhili, Catherine Karyotis, préface de Pathrick Artus, stratégies bancaires internationales, Economica , paris ,2008.

4- Ramon Moreno and Agustin Villar, The increased role of foreign bank entry in emerging markets, BIS Papers No 23, 2005.

5- Stijn Claessens and Neeltje van Horen, Foreign Banks: Trends, Impact and Financial Stability, IMF Working Paper, International Monetary Fund 2012.

6- William Goulding and Daniel E. Nolle, Foreign Banks in the U.S.: A primer, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, Number 1064, November 2012.

7- www.societegenerale.dz/pdf/